الواقع المحلي للبلدية الجزائرية

د. جيلاني كوبيبي معاشو
قسم علم الاجتماع، المركز الجامعي معسكر

تمهيد:

يعتبر المجتمع المحلي والبلدية في الجزائر من أهم الموضوعات التي تستلزم التفكير والتدبير ومتابعة مستجداتهما، ودون الابتعاد عن التاريخ المليء بالأحداث للمؤسسة القاعدية نجد أن الاستعمار الفرنسي ركز قبضته بجدية في هذا المجال وقد عرفت سياسته اتجاهين: يتمثل الأول في كل ما هو مركزي ويدعو إلى ربط ودمج الجزائر مع فرنسا واعتبارها متصلة بها، ويتمثل الاتجاه الثاني في اللامركزية التي برزت مع بروز هيئة تمثيلية هي مؤسسة الحاكم العام (Lambert.J - 36.1952).

المؤسسة والتشريع في البلدية الجزائرية:

تشكلت مؤسسة البلدية في الجزائر من نسيج كولونيالي خاص يميز بين المكاتب العربية، ويهتم بالإدارة والسياسة العامة. ثم كانت تتغير نمطية تسييرها حسب مقتضيات الشروط المجتمعية.فكانت البلدية المتخصصة والمختلطة، وكانت هناك البلدية الخاصة بالأهالي تحت نظام إداري خطه الحاكم العام الذي يمثل الحكومة في الجمهورية وبصلاحيات واسعة (Lampue، 1947: 477)، أكثر من السابق بعدما أعطيت الجزائر الشخصية المدنية والاستقلال المالي حسب نص قانون 19 ديسمبر 1902، وهذا طبقا للتشريع. لكن مؤسسة الحاكم العام أصبحت بعد التعديل السلطة العليا في الجزائر حيث كانت تتمتع بمطلق الصلاحيات (Benakzouh، 1984: 159). بناء على هذه الاستقلالية المدنية والمالية، أصبحت تخصص ميزانية تصادق عليها كل المندوبيات المالية وتوضع في قرار من رئيس الدولة الفرنسية، كما تم خلق لجنة استشارية مع الحاكم العام بحيث أصبحت هذه الإجراءات الإدارية تخضع في حقيقة الأمر إلى المنطلقات السياسية الفرنسية، التي تعتبر الأقلية مهيمنة والأكثرية الجزائرية مهيمن عليها (Mahiou، 1981: 83). وأصبح بذلك الحاكم العام وسيلة اتصال مع أعماق الفئات الاجتماعية المختلفة، خاصة وأن هذه التشكيلات هي واسطة بين القمة التي تمثل النظام الحاكم والقاعدة التي لها نظامها وفلسفتها القائمة على أساس هيئة تقليدية تسمى "الجماعة" أو القبيلة أو العرش، والتي لها دورها الكبير في المحك السياسي الذاتي من خلال نشاطه وأساليب عمله، أومن خلال مجابهته للعوامل الخارجية والضغوط المتواصلة، عن طريق رد الفعل. أما الهيئة الاستشارية الفرنسية التي كانت تقابل كل ذلك فكانت مكونة من ستة أعضاء تشرف على المهام السياسية باعتبارها مجلسا

للحكومة لكن ما يلفت الانتباه هنا، أنه في إطار الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية، نتيجة الثروات البترولية وحدودها المترامية مع أربعة دول، حاولت فرنسا فصلها عن الشمال ثم أنشأت وزارة الصحراء، لأن المنطقة عرفت هوسا أوروبيا لم ولن تشهد له مثيلا في كل تاريخها السابق واللاحق (عدواني، 1986: 83). وفي خضم السياسة الكولونيالية سعى نابوليون إلى خلق ما يسمى بالمملكة العربية (Anisa Lazib, 1973:41)، لتكون إمبراطورية للفرنسيين والعرب، هذا في الوقت الذي بدأت تتبع فيه إجراءات تهدئة الوضع العام والتخفيف من اختراقات المعمرين، من خلال التحديد العقاري للأراضي ومنع المعمرين من استلاءاتهم عليها، مع إعطاء إمكانية المواطنة الفرنسية للجزائريين عن طريق التجنيس، إضافة إلى إمكانية تمثيل الجزائريين بنسبة الربع 1/4 في المجالس العامة.

التحول المؤسساتي:

اتبعت الجزائر مع بداية الاستقلال، على المستوى المحلي، نهجا سياسيا برز مع المندوبيات الخاصة منذ1962 وإلى غاية 1967، حيث تميزت هذه السنة بانتخاب أولي المجالس الشعبية البلدية تحت راية حزب جبهة التحرير الوطني، الذي استمر بقاؤها أكثر من عشريتين. وإلى غاية انسداد الطريق أمامه وأمام الأحادية السياسية في سنة1988 بعد أحداث أكتوبر، ثم تواصلت مسيرة المجالس الشعبية البلدية في صيغة جديدة مع بداية التعددية الحزبية منذ جوان 1990 وإلى غاية نوفمبر 1992، لتدخل الحياة السياسية بالجزائر النفق المظلم، حيث استمر المأزق أكثر من عشرية تميزت فيها المؤسسة المحلية باستحداث ما يسمى بالمندوبيات التنفيذية البلدية، التي بدأت في شهر ديسمبر 1992 واستمرت إلى غاية أكتوبر 1994،لتعود الجزائر إلى الانتخابات المحلية التعددية الثانية من سنة 1995 وإلى غاية اليوم.

ولأن البلدية تعتبر أداة مهمة لدراسة حيثيات النظام السياسي، بمتابعة وفهم دواليب الفعل المحلي في كل حالاته، فهي أحسن فضاء لتجسيد الديمقراطية، وقد أقر ذلك واقع المحليات رغم تباين مختلف وجهات النظر. إلا أن الخوف من احتواء الدولة للبلدية بشكل مطلق، هو جد وارد لأن اللجان التي كان ينشطها الحزب والتي تقوم بتهيئة وتحضير قوائم المرشحين، من الممكن أن تضم كذلك أعضاء المنظمات الوطنية الأخرى، ومؤسسات الدولة المختلفة، كالإدارة والجيش. تبدأ عملية التسجيل بحضور المرشحين على مستوى القسمة لتشكل القائمة من قبل اللجنة الفيدرالية للجهة، ثم تنقلها إلى الولاية التي تنقلها بدورها إلى اللجنة الوطنية ثم إلى مجلس الثورة، لتتحدد في الأخير شروط ترشيح المرشحين (بوحيط، 1997: 81)، والمتمثلة في البلوغ وروح المسؤولية

والكفاءة، بناء على مقتضيات الميثاق الوطني. يتميز نسيج التركيبة الاجتماعية بخصوصيات ثابتة، تبرز عند أي محاولة للفعل أو النشاط، وقد أثبت ذلك الباحثون من خلال كتاباتهم، فصدى القبيلة في علاقة أعضائها التضامنية تعيد إنتاج ذلك في الحياة العامة. لذلك تتبني خطة التنمية الوطنية على تصورات وتمثلات الشخصية الحاكمة على مستوى المجالس الشعبية البلدية،التي نرى أن مشاركتها ضرورية للإبداع والتنسيق والتوجيه والمراقبة لمختلف نشاطاتها، إذ تعتبر مشروعا ينتظر التفعيل الايجابي، من أجل إعداد وتنفيذ المخطط المجتمعي العام. وقد بين القانون بوضوح مسؤوليات القطاع الإداري للبلدية، حماية للمؤسسة وتأطيرا لها، حيث فسح المجال نسبيا، للممارسة السياسية حسب ما يمتلكه الحاكم المحلي من قدرات ومؤهلات لتدبير شؤون إقليمه. لذلك فالعملية الانتخابية تجري على حسب القواعد الكلاسيكية التي تتبني على السرعة وحرية الاختيار، لأن المرشحين يمتلكون برنامجا مماثلا لبرنامج الحزب حيث لا يتم تعويض أيا كان من بين هؤلاء إلا في حالة الاستقالة أو الوفاة أين يقوم الوالي مباشرة بانتقاء عضو من القائمة أما إذا كانت فئة المعوضين من الأعضاء تتعدى الثلث فإن ذلك يدفع إلى حتمية تغيير وتجديد كل أعضاء المجلس الشعبي البلدي، لأن المنتخبون هم أشخاص استوفوا الشروط وقام الناخبون باختيارهم خلال الانتخابات العامة (بوحيط، 1997: 84) التي دعت لها السلطات العمومية ليشكلوا هيئة تخضع لقانون الإدارة المحلية. إن امتلاك الحاكم للقدرات التأهيلية، كالحنكة النضالية والتجربة السياسية الاستشارية، سيساعده على وضع إستراتيجيه محددة بأفاق يفرض عليه تحقيقها بتدرج.

الفعل الاجتماعي والممارسة السياسية:

إن الهيكل الأساسي للبلدية الذي يحدده القانون يمكن تطبيقه على بلديات الجزائر باستثناء العاصمة وبعض التجمعات في الجنوب التي تستفيد من نمطية نظامية خاصة، ويسمح القانون بإيجاد تدابير مستقبلية لبعض التجمعات البلدية في حالات معينة، ولعل ظهور القرى الخاصة بالثورة الزراعية من بين أكبر المشكلات التي حلت القانون وعرضته للتغير في أكثر الحالات. ولعل أهم النشاطات التي تتدرج في إطار القانون هي تلك التي تمتد إلى القطاعات المختلفة في المجتمع، والتي منها المؤسسات المدرسية ـ نوادي الشباب، والهيئات الرياضية...الخ، لذلك فإن عنصر المراقبة هو مهم جدا في هذه الحالة، وبقدر ما ينم على مراقبة الهيأة البلدية لنشاطها، ينم أيضا عن مراقبة عكسية شعبية على الهيآت المنتخبة، و يتجلى ذلك في صيغة رد الفعل الرافض لكيفية متابعة النشاط، الذي قد يخل بقاعدة العمل السياسي إن لم نقل يشحنها، وقد تكون هذه المراقبة استطلاعية صامتة ينجم عنها تكديس أوتراكم الرؤى والآراء حول الفعل السياسي.

.فتجربة الحكم المحلي والمجالس البلدية في الجزائر ولدت في ظروف مميزة جدا، حيث تطورت بشكل كبير وبطرق عسيرة جدا في ظل الاحتلال الفرنسي، الذي بقي زهاء القرن وما يربو عن الربع. طبعت السيطرة الكولونيالية مؤسسة البلدية الجزائرية بقوانينها ومراسيمها، وصقلت الذهنية الجماعية بأساليب الحكم، إضافة إلى هذه النزعة، فإن ما حاد بها أثناء عملها ونشاطها عن الطريق، هو تلك العراقيل التي كانت توضع دائما أمامها لتأخير وجودها كمجالس جزائرية خالصة لمحليتها في البلديات والمدن.

فطبيعة الثقافة الاجتماعية إضافة إلى متانة الانتماء والارتباط بالتراب والعائلة والتمثيل في كل أنواعه خاصة العشائري والقبلي، يخالف التركيبة البنيوية لمركز القرار، لذلك لم تستطع البلدية تجاوز العقبات الخاصة بالتسيير المحلي، لأن المركزية لا تحترم الاستقلالية القاعدية، بمفهومها الثقافي، ولا تترك المجال للامركزية في التسيير، رغم إنشاء جهاز للقضاء المحلي وإنشاء محاكم بالقسمة والناحية والمنطقة والولاية (Guentari, 2000:243). ويجب أن نسجل في هذا الإطار بأن القانون خصص رصيدا ماليا يتماشى مع إعادة ترتيب مفهوم الصلاحيات وتطوير الأحكام المالية والإدارية وتوضيح أسلوب تدخل البلدية لتحقيق المهام المسندة إليها تضامنا مع كل الأجزاء المشكلة لهذه البلدية (سعودي، 2006: 281).

إضافة إلى ذلك فإن للمنتخبين دورا كبيرا في الاختيار، لأن الانتقاء يمر بين أيديهم وبدل اعتمادهم على الأحسن والأنجع، يتم اختيار من تجمعه رابطة القرابة والدم، بأكبر فئة اجتماعية بالمجتمع المحلي، ونرى من جهتنا أن التنمية والتشييد وتلبية الحاجات المجتمعية، هي معيار لنوع من أنواع الممارسة الجدية، ويتطلب الأمر اعتماد أنواع مختلفة من التدعيم المالي.

المستخدمين والتطلعات الذاتية:

سجل التاريخ الجزائري المساهمات الشعبية في المقاومة الثورية، التي اعترف بها كل العالم، الأمر الذي شرعن شعبوية مؤسسات الدولة. فالشعب لم يرى النتائج التي انتظرها منذ زمن بعيد، نتيجة ظروف تاريخية غير ملائمة، كما قد يكون للنقص الإعلامي دور في ذلك. حيث لم ينتبه المواطن لضعف هذه النتائج، حيث نجده في حالة ذعر متواصل، ذعر تجسده المواقف إزاء المنتخبين (Descloitres، 33). .نلاحظ في الآونة الأخيرة انبعاثا جديدا وحيويا للحياة التنموية، سواء تعلق الأمر بإصلاح الطرقات، أو انجاز مشاريع سكنية جديدة، أو تدعيم هياكل البنية التحية، والتكثيف منها لتقوية أركان المجتمع المحلي. ولا يختلف الجميع في أن كوامن هذا الانبعاث مرجعيته واحدة ووحيدة

وهي الطفرة النفطية وغلائها في السوق العالمي وانعكاساتها النسبية على التنمية الوطنية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص. ولكن البروز السياسي في شكله المحلي على مستوى القاعدة يقودنا كذلك لتفكيك وتفكير كل مؤهلات الشخصية التي تستند على القوة والعدد والثروة والكفاءة والحكمة وتجمع بين الاهتمام الأخلاقي والعملي في إطار المدينة الدولة (شوفالييه، 1986: 16).

إننا إذا رجعنا إلى الوراء وإلى تاريخ انتخاب أول مجلس بلدي تحديدا، وإلى غاية اليوم نجد أن العلاقة العملية بين المنتخب والمستخدم الإداري، خاصة فئة أعوان الإدارة ومصلحة الحالة المدنية لم يتغير أبدا، فهي جد متدنية لأنها كمكانة اجتماعية لفئة عمالية جد مهمة تقوم بدور الوسيط القانوني بين القانون والحاكم المحلي وحتى المركزي وبين المواطن، فهي فعلا انعكاس للنظام، إن أصحابها أي العمال أو المستخدمين، على وعي كبير بذلك، فهم يرون أنه من المفروض أن تكون لهم مكان خاصة، وتمثيلية فعلية للدولة على الأقل فيما يتعلق بالهندام المحترم والموحد لجميع أعضاء هذه الشريحة، مثلما هو جار عليه الشأن في بعض المؤسسات الخاصة الثقافية منها والاقتصادية وحتى السياسية، إضافة إلى ذلك من المفروض أن تلقى هذه المصلحة، كحالة قانونية وخدماتية، كامل العناية، خاصة وأنها في ظروف معينة ومناسبات محددة من السنة تدخل في اتصال متواصل ومباشر مع مختلف الفئات المجتمعية، خاصة إذا تعلق الأمر بالدخول الاجتماعي في كل سنة، فهم يجدون صعوبات جمة ومواجهات كلامية ساخنة، حسب ثقافة المواطنين، الذين يئسوا من طريقة معاملتهم عند استلامهم لوثائقهم الشخصية، من حيث التأخر في إعداد وتحضير هذه المستلزمات. أو مطالبتهم بوثائق أخرى من أجل الحصول على وثائق معينة كبطاقة الإقامة عبر وصل الغاز والكهرباء أو ملف بطاقة التعريف الوطنية نفس الشيء ينطبق على كل الوثائق الأخرى. ولأنها تقوم بدور الوسيط، كما ذكرنا، فهي شبيهة إلى حد ما بمؤسسة الدائرة، التي تتسق محليا بين البلدية والولاية، لأنهما كجماعات محلية يستوفيان حق المنتخبين في كلا الهيئتين. ورغم أهميتها كما يقول أصحابها فهي إلى اليوم لم ترق إلى المستوى المطلوب منها من خلال نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في:

أولا: رغم أهميتها، وصعوبة المعلومات الدقيقة، الخاصة بالأشخاص والممتلكات، والمتابعة الشخصية لحياة مواطنيها ومكان إقامتهم، والاتصال بهم بالإعلان المباشر للمشاريع المحلية والأوضاع الوطنية، إلا أنها لم تستفد، إلى يومنا هذا، من الشبكة المعلوماتية التي تختزن دقائق هذه المعطيات وتسهل عملية إنجازها وتقديمها في أوقات قياسية، وبصفة متقنة للغاية، وهذا ما يتفق مع قيم المجتمع الذي يتشكل في إطار منظم

له هدف معين يريد أن يحققه من خلال العمل المشترك المنظم، وفق ضوابط زمنية، تدخل ضمن غايات وأهداف النظام السياسي العام للدولة، وهو أن تستمر الحياة الاجتماعية بشكل ما من أشكال التنظيم (عودة: 1963: 122). وحول هاته النقطة، يرى أصحاب هذه المصلحة أنهم جد متأخرين، عن الوضع الراهن، فهم يقولون أننا في سنة 2007 ولم نستفد بعد من هذه المزية التي من المفروض أنها إن وجدت للخدمة، توجد من أجل أن تكون متصلة بالشبكة الوطنية، حتى يتسنى للمواطن، في أي مكان كان وفي أي وقت شاء، أن يستقي حقوقه بطريقة متقنة وسريعة، لأن متطلبات الوقت الراهن في القطاعات الأخرى أنشأته على ذلك. .

وفي حالة مجتمعنا الذي تشكله القبيلة، نقول بأنها من حيث الشكل المورفولوجي تمتاز ببساطة التركيب سواء في عدد السكان أو كثافتهم أو حركة الهجرة الداخلية والخارجية وعدد المؤسسات الاجتماعية، وتمتاز بصدق العلاقات الاجتماعية وصغر الحجم ثم تجانس الجماعة وتماثل أفرادها، حيث تقوم فيها العلاقات على أساس الترابط الميكانيكي القائم على التشابه (محمد الغريب، 1990: 25)

ثانيا: رغم أهميتها ووجوب تكوين أصحابها تكوينا جيدا، من أجل حسن التحاور مع المواطن، إلا أن التخصصات الموجودة بهذه المصلحة المتمثلة في عون مكتب، أو عون إداري، أو معاون أو مساعد، هي من صلاحية أصحابها من أيامهم الأولى لإمضائهم عقود تشغيلهم، وإلى غاية إحالتهم على المعاش، فهم لا يستفيدون كغيرهم من مستخدمي المصالح الأخرى من تربصات، ولا حتى من أيام تكوينية لرفع مستوياتهم ومن جهة أخرى لا يتدخل الأمين العام بتسيير أمور هؤلاء المهنية بأن يفسح لهم تداوليا فرصة ممارسة التخصصات الإدارية الأخرى بمصالح البلدية، من أجل كسب خبرة أكبر ومعرفة بالإدارة. وهذا دليل سوسيولوجي صارخ على أن الممارسة السياسية تتركز في جوانب أخرى لدرجة الإفراط على حساب هذه المأمورية الحساسة، وقبل أن نرجع إلى تحليل وتوسيع أسباب ذلك، نواصل التكلم عن هذه التركيبة على لسان أصحابها الذين يرون أن عنصر النساء لا يصلح البتة لهذا النوع من التخصص بالإدارة، لأنهن نتيجة لرتابة العمل فهم طول الوقت يتحدثن عن أحاديث البيت وكيفية تأدية واجباتهم وكيف تحضير الأصناف والأطباق المختلفة للمأكولات والحلويات، إضافة إلى ذلك فإن التشريع أعطاهن حق الأمومة وحق تربية أولادهن في الرضاعة إضافة إلى حالات بيولوجية أخرى تحد من تواجدهن مركزات بعملهن،لكل هاته الأسباب فهن لا يصلحن لهذا النوع من العمل، فهؤلاء المستخدمين لا يختلفون في نظرتهم وثقافتهم وتعاملهم بالبلدية مع المواطنين لأنهم امتدادا لهم ولأنهم لا يثبتون ذوات مهنيا بشكل مريح، رغم أن الإمكانية لذلك

متوفرة، وربما توجد بيد الهيأة الحاكمة، فالعون هو بذلك مواطن ووجه آخر مغلوب على أمره يعيش أحوالا مزرية لا تستطيع البلدية أن تفكها، حيث بدل أن تكون اهتماماته واتصاله بالبلدية دعما مهنيا في سيرورة الشؤون العامة، لذلك تمثل لهم هذه الاهتمامات إشكالا كبيرا يعقد ديناميكية هذا الجهاز.

القانون المحلي بين الممارسة والسراب:

إن المواطن على أهبة واستعداد كبيرين لتقديم خدماته لبلديته ولوطنه، لكنه لا يستطيع لذلك سبيلا، لأنه يرى الممارسات البيروقراطية أمام أعينه، ولا يتلقى خدمات في المستوى إضافة إلى ذلك، هل توفر له وسائل الإعلام التنشئة الضرورية لذلك، وهل تقدم له المعلومات الصحيحة المتعلقة بشؤون إقليمه المحلية والتي لها علاقة مباشرة بانشغالاته، فالأخبار المقدمة بالتلفزيون تبدأ عناوينها الرئيسية بالشؤون السياسية المركزية المتعلقة بالرئيس والحكومة، فيجد بذلك نفسه غريبا عن أحواله الذاتية،أما فيما يتعلق بالوجه الجديد وحركة الانبعاث الاقتصادي والثقافي التي تبرز بشكل ما من الأشكال، فإن مردها للاحتياطي النقدي الكبير بخزينة الدولة، وقد غاب هذا النوع من التنمية بشكل كبير في التسعينات نتيجة لتدني القيمة المالية للبترول مقارنة بأسعاره اليوم، ونتيجة للوضعية التي استدعت الإنفاق على مشروع الأمن الوطني، لذلك فالأوضاع اليوم تدعو المتسابقين على الانتخابات لاختيار من هم أقل شأنا في الحياة الاجتماعية وأكثر أمنا من أجل رئاستهم، ولعل أهم ملاحظة في هذا الشأن والتي تحرك آلة الهيئة السياسية، أي الأجرة التي يتلقاها هؤلاء أثناء مهامهم فالمير إذا كانت أجرته 10.000 دج قبل التحاقه بالمجلس تبقى كما هي، وإذا كانت أقل من ذلك فإنها تتم الإضافة إليها إلى أن تصل إلى 15.000 دج أما النواب والأعضاء فهم يتلقون أجرا إضافيا إلى أجورهم الأصلية عن حضورهم لجلسة خاصة بالمداولات، فالقاعدة القانونية لشبكة الأجور الخاصة بهم تدفعهم إلى التفكير في مبالغ أكثر، خاصة وأنهم يشرفون على تسيير المشاريع المحلية والتي تقدر بملايين الدينارات، فمنهم من يشتري رفع الأيادي من قبل النواب، من أجل تأكيد أخذ القرار في تسليم عقد المشروع لمن يقدم مبلغا ماليا مقابل استفادته من ذلك خارج إطار القانون والعقد المذكور (بوحيط، 1997: 16). إن التمثيل السياسي الذي تقدمه البلدية عن طريق هؤلاء المسؤولين هو لإعطاء صورة حقيقية للدولة شريطة أن تسترجع قيمتها بتقديم خدماتها بشكل منطقي متعارف عليه أي بالتخلص من عقدة الميل إلى حزب معين أو فئة اجتماعية من المواطنين دون الأخرى أو إقصاء الجميع من أجل المصلحة الخاصة،لأن ذلك سيكون على حساب الدولة، ولأن الفعل السياسي الذي ينجر عنه رفض القيام بإجراءات تطبيق القانون من قبل هؤلاء المنتخبين قد يضر بالشخص

والحزب والشعب، .وقد تباينت الدراسات حول أحقية الحاكم الكفء، وبينت أنه ينقسم إلى قسمين: ديمقراطي وتسلطي: بحيث يكون الأول محبوبا ومطلوب الإقتداء بصورته وأفعاله حتى وإن كانت مثالية؛ ويكون الثاني مكروها ومطلوب الابتعاد عن صورته لكن حقيقة التركيبة العامة للمجتمع هي عكس هذه التوقعات (عودة، 1963: 127) ولأنها جد مركبة، فإن صفة القائد الناجح يجب أن تكون معقدة ومركبة من عدة خصائص .

إن دراسة واقع البلدية جعلنا نقف على حقائق المراحل والنتائج التي تشربت فيها القوى الاجتماعية بالوضع، واندرجت الثقافة السياسية في ممارسة الطقوس والولاءات، لذلك وجدنا أنه من بين من وصل إلى سدة الحكم المحلي، من فوضتهم شريحة كبيرة من المجتمع التي لها منطقها وثقافتها، لذلك قد نجد من بينهم من هم أكثر وزنا شعبيا، رغم أنهم لا يمتلكون ثقافة واسعة ولا دراية بأمور التسيير. فالوزن الشعبي هو محك الإختيار في المجتمع المدني، وهو المأخذ الذي تنتقد من خلاله الديمقراطية التي يصل باسمها من يمثل وزنا جماهيريا حقيقيا لاعتباره مخلصا، أومن عائلة متميزة وشريفة. دون معرفة ما إذا كان واعيا بأمور التسيير أم لا، ونؤكد هنا أن مواجهة المواطنين وحل مشاكلهم ليس أمرا هينا بل يتطلب معرفة وعلما ومنهجا وتواضعا واستشارة، وهذا ما لا ينعكس البتة على واقع البلدية الجزائرية، التي أصبحت صرحا حقيقيا لوصول من هم أكثر الناس شعبية وعروشية وإخلاصا وأخلاقا، بدلا من أولائك الذين يمتلكون المعرفة الحقيقية لوظيفة البلدية وكيفية معالجة أحوالها.

خلاصة:

نخلص في الأخير إلى أن التلاعبات السياسية ليست ملكا للدولة وحدها، تتحكم فيها دون تداخل وظائف الأجزاء المحلية، أي المجتمعات العائلية أو المهنية أو الدينية، فإن هاته البنى لا تختزل الدولة، لأن قواعد الفعل السياسي المحلي هي القانون المؤطر والثقافة التي تتجلى في تضامن عناصرها والمصلحة الشخصية التي ينفرد بها هؤلاء لشعورهم بقوة قرارهم وسلطتهم التي تخترق حتى القانون، لذلك يمكننا أن نقول بأن المجتمع المحلي، والسلطة التي تمثله والكيفية التي تم بها اختيار الممثلين، يقودنا إلى التكلم عن الوجود السياسي الذي يظهر عند جمهور المنتخبين، الذين يختفون بمجرد انتهاء مهمتهم الوظيفية، وقد يظهرون إذا ما استفادوا أو شاركوا بشكل من الإشكال في صياغة الفعل السياسي المحلي الذي غالبا ما يستولي عليه الحاكم لوحده بتسخيره لأغراضه السياسية الشخصية، فهو يضع نصب عينيه أهدافه وفي سبيل تحقيقها والوصول إلى ما كان يسعى إليه، فانه لا يستحق هؤلاء المنتخبين ولا يخدمهم بقدر ما يخدم نفسه،

فتكون بذلك البلدية رهينة ممارسات حزبية شعبوية سطحية لا يعرف رئيسها كيفية التسيير، إلا أن الجانب السياسي في كل ذلك وبشكل ديمقراطي صحيح هو انتماء للفئة التي اختارها المنتخبون، لذلك قد لا يهتم بإصلاح العيوب ولا المحاسن ولا بإدخال مفاهيم وتقنيات عمل جديدة، وان ما يبدو من تنمية وانبعاث على هذا المستوى هو جزء بسيط جدا، من أموال طائلة أنفقت في سبيل انجاز مشاريع كبيرة. لأن البلدية أصبحت عرضة للتلاعبات واللاستقرار والنهب واللامبالاة.

المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

- بوحيط، العمري. (1997). "البلدية إصلاحات مهام وأساليب" شركة زاعياش للطباعة والنشر.
- جان جاك، شوفالييه. (1986). " تاريخ الفكر السياسي – من المدينة الدولة إلى الدولة القومية". المؤسسة الوطنية للكتاب.
- سعودي، محمد العربي. (2006). " المؤسسات المركزية المحلية في الجزائر. الولاية – البلدية (1516-1962). ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المالك، عودة. (1963). "الإدارة العامة والسياسة – دراسات في البيروقراطية والتطبيق الاشتراكي- ". مكتبة الأنجلو- مصرية". القاهرة دار الطباعة الحديثة.
- عدواني، محمد الطاهر. (1986). " المشاريع الاستعمارية في الصحراء والمقاومة". مجلة الباحث: المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي.
- محمد الغريب، عبد الكريم. (1990). " ظاهرة التريف". كلية الآداب: جامعة أسيوط.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Anisa Lazib (1973) le royaume arabe: idiologie et réalité coloniale. Alger
- Benakzouh, Chaabane. (1984). la déconcentration en Algérie, du centralisme au décentralisme. Alger: O.P.U.
- Décret du 9Aout:1973.
- Descloitres, R et Cornet, R. Commune et société rurale en Algérie administration locale et participation au développement. CASHA.
- Guentari, Mohamed. (2000). Organisation politico-administrative de la révolution algérienne de 1954-1962. Alger: O.P.U. tome 1.
- Lambert.j (1952) manuel de législation Algérienne. Alger.
- Lampue, P. (1947). Statue de l'Algérie. (revue de l'union française).
- Mahiou, Ahmed. (1981). Cours d'institutions administratives. Office des publications. 3 éme édition: Alger.